الأمم المتحدة

A/69/358

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٠٤، يقدِّم هذا التقرير تقييما للحالة الراهنة في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية في المجالات الفنية الرئيسية، وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الخاصة الدولية من أجل التنمية؛ والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية والتعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والديون الخارجية؛ والمسائل المؤسسية العامة. وكما ورد في إعلان الدوحة، فقد برزت تحديات عديدة منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. وسوف يتيح المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، في تموز/يوليه ٢٠١٥، فرصة سانحة لتعزيز الجهود المبذولة في جميع قنوات التمويل من أجل التنمية المستدامة، بطريقة متكاملة، بهدف تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقدم الفرع السابع من التقرير، وهو بشأن ”مواصلة العمل“، استكمالا لعمليات المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي في التحضير للمؤتمر.

* A/69/150.

** أُعد هذا التقرير بالتشاور مع موظفي الجهات المؤسسية الرئيسية المشاركة في عملية تمويل التنمية. غير أن المسؤولية عن محتوياته تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها.

14-59832 (A) 220914 220914

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١ - تشكل تعبئة الموارد المحلية أهم مصدر للتمويل لدى معظم البلدان. وقد بذلت البلدان النامية، منذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢، جهودا كبيرة من أجل تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المالية المحلية بفعالية من أجل التنمية. وكان التقدم المحرز واضحا في جمع الموارد على الصعيدين العام والخاص. غير أن هذا التقدم لم يكن متوائما لدى جميع البلدان، وهناك الكثير مما لا يزال يتعين تحقيقه لتمويل التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التمويل المحلي العام

٢ - تستأثر تعبئة التمويل على الصعيد المحلي بالجزء الأكبر من مصادر التمويل لدى معظم البلدان. إلا أنها تظل غير كافية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة، ولا تزال هناك فجوات قائمة بين قدرات البلدان المتقدمة النمو وقدرات البلدان النامية على جمع الإيرادات العامة. فمتوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض يبلغ حوالي نصف متوسط النسبة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وهناك أيضا فرق كبير بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل[(١)].

٣ - وينبغي أن يُنظر إلى تعبئة الموارد على الصعيد المحلي في سياق قدرات البلدان المختلفة. فالبلدان التي نجحت في تحصيل إيرادات، إنما فعلت ذلك بفضل مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك تعزيز الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة، وتحصيل مبالغ كبيرة من ضرائب دخل الشركات، وإلى حد أقل، من الضرائب على الدخل الشخصي. وقد أجرى عدد كبير من البلدان النامية تحسينات كبيرة في الإدارة الضريبية في غضون فترة السنوات الخمس إلى العشر الماضية[(٢)]. على سبيل المثال، انخفض متوسط الوقت المستغرق لإعداد الإقرارات الضريبية وتسديدها (أو استقطاعها)، في البلدان النامية، بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣[(٣)]. وفي كثير من الحالات، تستخدم البلدان، التي نجحت في زيادة الإيرادات، آليات وتجارب مبتكرة،

(١) United Nations System Task Team Working Group on Financing for Sustainable Development, "The variety of national, regional and international public sources for development finance", Background paper (Chap. 2), 2013.

(٢) صندوق النقد الدولي أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية، ٢٠١٤ Tax Administration Diagnostic Assessment Tool, 2014, http://www.tadat.org/.

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: Revenue Statistics, accessed on 10 July 2014, http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=REV.

بما في ذلك استخدام اليانصيب، ومبادرات الشفافية، والتكنولوجيا الجديدة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبرى. فلا تزال إدارات الإيرادات في العديد من البلدان النامية، على وجه الخصوص، تتأثر بنقص الموارد، وسوء توزيعها، وضعف المهارات في المناصب المتوسطة المستوى.

٤ - ولا يزال التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، إلى جانب التهرب الضريبي على الصعيد المحلي، يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه في تعبئة الإيرادات المحلية للبلدان النامية. وقد ألزم توافق آراء مونتيري البلدان بتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي بالعمل من أجل تعزيز الحوار فيما بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق عمل الجهات المعنية المتعددة الأطراف، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات البلدان النامية. ودعا أيضا إلى تعزيز الجهود المبذولة لإعادة الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة إلى بلدان المنشأ. وهناك المزيد مما يتعين القيام به في هذه المجالات.

٥ - وقد أيد قادة مجموعة العشرين خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل قاعدة وتحويل الأرباح، والتبادل التلقائي للمعلومات. ويمكن الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن اعتماد الشفافية في ما يتعلق بالملاك المنتفعين، ولوائح تسعير التحويلات، وإعداد التقارير القطرية والتقارير المتعلقة بالأمور غير الاقتصادية. وبإمكان المجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها الضريبية، وتعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال، وتبادل المساعدة القانونية، وتبادل المعلومات بين البلدان. وتستطيع الأمم المتحدة، بعضويتها وشرعيتها العالمية، أن تعزز التعاون الدولي في هذا المجال، بالعمل مع مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن تستمر المناقشات بشأن كيفية المضي قدما بالتعاون الحكومي الدولي في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الحوارات الدولية أدوات هامة لتعزيز التعاون ومشاطرة أمثلة عن الإصلاحات الناجحة، فضلا عن تلك التي لم توفق.

٦ - على المستوى المحلي، كثيراً ما ترتبط التدفقات غير المشروعة بالفساد الداخلي. فللمضي قدما في محاربة الفساد، ينبغي لجميع البلدان أن تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٧ - أما من حيث استخدام المال العام لدفع عجلة التنمية المستدامة، بدأ بعض البلدان في دمج معايير التنمية المستدامة في عملية وضع الميزانيات. وأدخل بعضها سياسات للشراء أكثر استدامة، باعتماد معايير بيئية واجتماعية دنيا للموردين للقطاع العام. وقام عدد صغير من البلدان بتخفيض الإعانات الضارة وغير الفعالة أو إزالتها كليا، من قبيل المعونات المقدمة للوقود الأحفوري. ومع ذلك، هذه الإجراءات ينبغي أن تنفذ مصحوبة بتدابير تعويضية لصالح أولئك الذين يعانون من شظف العيش.

٨ - ويمكن أن يؤدي تدرج النظام الضريبي إلى تحسين توزيع الدخل وحفز الاقتصاد[٤]. وينبغي أيضا بذل جهود لاعتماد ''حدود دنيا للحماية الاجتماعية''. فالعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق يمثلان أهم أشكال أمن الدخل. ولذلك، فإن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الضريبية التي تشجع العمالة الكاملة والمنتجة، فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري، تكتسب أهمية محورية في الحد من الفقر وزيادة المساواة.

٩ - وفي المحصلة النهائية، تتحقق تعبئة الموارد على الصعيد المحلي بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل، لكي يكون لسياسات الاقتصاد الكلي دور هام في هذا الصدد. وقد كان لعدد كبير من البلدان النامية، خلال العقد الماضي، أن عززت إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة الضريبية، حيث تزايد عدد البلدان التي أصبحت في وضع يمكنها تنفيذ سياسات مالية لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية.

موارد القطاع المالي المحلي

١٠ - أقر توافق آراء مونتيري بضرورة تعزيز القطاع المالي المحلي وتنميته في البلدان النامية، وشدد على أهمية تشجيع التطوير المنتظم لأسواق رأس المال. وفي واقع الأمر، ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، زاد نسبة الاقتراض من القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩ في المائة في المتوسط إلى ٣٣ في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض، ومن ٥٢ في المائة إلى ٨٢ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل[٥]. ومع ذلك، لا تزال المصارف التجارية في كثير من البلدان النامية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض، هي المزود الرئيسي للائتمان، حيث تتسم أسواق السندات الخاصة ببدائيتها أو لا توجد أصلا. على سبيل المثال، في حين تمثل سندات الدين الخاص ٣٤ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإنها تمثل ٩ في المائة فقط في البلدان المتوسطة الدخل، وتكون قريبة من الصفر في البلدان المنخفضة الدخل[٦].

١١ - وينبغي أن تشكل أسواق رأس المال القوية مجالا للاستثمار الطويل الأجل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هناك احتمالا بأن تجتذب هذه الأسواق الناشئة رؤوس الأموال المستخدمة في المضاربة، وهو ما يؤدي إلى حدوث فقاعات وصدمات على

(٤) Joseph E. Stiglitz, "Reforming Taxation to Promote Growth and Equity", White Paper, Roosevelt Institute, 2014.

(٥) البنك الدولي: مؤشرات التنمية في العالم لعام ٢٠١٣.

(٦) البنك الدولي: قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

المدى القصير في الاقتصاد الفعلي. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تصمم البلدان إطارا تنظيميا قويا، يمكن أن يشمل أدوات لإدارة حساب رأس المال، كما ترد مناقشته أدناه.

١٢ - يمكن أن يساعد بناء قاعدة للمؤسسات الاستثمارية المحلية في توفير مصدر مستقر للاستثمار. فلا يزال وجود مؤسسات استثمارية في البلدان النامية أقل كثيرا منه في البلدان ذات الدخل المرتفع. غير أن هناك حالات استثنائية مهمة، كجنوب أفريقيا[٧] وشيلي، حيث تبلغ أصول المعاش التقاعدي ما يقرب من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك تمشيا مع بعض الدول المتقدمة النمو، وإن كان لا يزال دون المستويات التي في أسواق البلدان المتقدمة النمو الرئيسية، والتي تتراوح بين ٧٠ في المائة وما يزيد عن ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٦]. وفي معظم البلدان النامية، يتطلب بناء قاعدة للمؤسسات الاستثمارية تطوير الخبرات والمهارات، فضلا عن إجراء إصلاحات في مجالات الترخيص، وشروط تكوين الحافظات المالية، وتغيير القوانين المتعلقة بالأوراق المالية[٨]. ومع ذلك، فحتى في الأسواق المتقدمة فإن المؤسسات الاستثمارية، بما في ذلك صناديق التقاعد، لا تستثمر بالضرورة على أساس الاستثمار الطويل الأجل، كما هو وارد أدناه. فيتعين، من ثم، على صناع القرار النظر في اتخاذ تدابير لحفز الاستثمار طويل الأجل والاستثمار في التنمية المستدامة.

١٣ - وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل البلدان تعزيز القطاع المصرفي الرسمي. ذلك أن ما يزيد عن نصف البالغين الذين هم في سن العمل في العالم ”ليست لهم حسابات مصرفية“ لدى مقدمي الخدمات المصرفية الرسمية، حيث توجد الغالبية العظمى من هؤلاء في البلدان النامية. وقد أحرز تقدم كبير في توفير الخدمات المالية للأشخاص الذين يعيشون في فقر، بسبل منها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، والمصارف التعاونية والمصارف البريدية ومصارف الادخار، والأعمال المصرفية المتنقلة، وكذلك المصارف التجارية، ولكن هناك المزيد الذي يتعين القيام به، بطرق منها استخدام تكنولوجيات جديدة للوصول إلى المجتمعات المحلية المحرومة. إضافة إلى ذلك، فإن الائتمانات المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم غير كاف. فالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في معظم البلدان، هي المحرك

(٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: “The Role of Banks, Equity Markets and Institutional Investors in Long-Term Financing for Growth and Development,” report submitted at the Meeting of the G20 Finance Ministers and Central Banks Governors, February 2013.

(٨) Andrew Sheng, “Outlook for Global Development Finance — Excess or Shortage?”, background research paper submitted to High Level Panel on the Post-2015 Development Agenda.

الرئيسي للابتكار والعمل والنمو، غير أن ما يقرب من ٢٠٠ مليون شركة في الأسواق الناشئة تفتقر إلى التمويل الكافي والخدمات المالية الكافية.

١٤ - ولطالما ارتبط تعميقُ القطاعات المالية بتحسن الأداء الاقتصادي[٩]. إلا أن هذا الأمر لا يخلو من محاذير هامة ينبغي التطرق إليها. وعلى الرغم من أن البحوث لا تزال أولية[١٠]، يبدو أن وجود نظام مالي واسع النطاق بالنسبة إلى البلدان ذات الأسواق المالية الضحلة، يعني زيادة في نمو الإنتاجية، غير أن هذه العلاقة، في الأسواق الأكثر تقدما، غير واضحة. وعلى وجه الخصوص، فإن حدة عدم الاستقرار المالي والمخاطر المالية لا تنخفض في القطاعات المالية القوية. وأحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن النمو في الائتمانات ليست موجهة بما فيه الكفاية نحو الاستثمارات المنتجة. إضافة إلى ذلك، هناك بعض الأدلة على أن الصناعات التي تتنافس على الموارد مع القطاع المالي، كالصناعات التي تتكثف فيها أنشطة البحث والتطوير، تأثرت بذلك بوجه خاص[١١]، مع حدوث انعكاسات هامة على الاستثمار في التكنولوجيا التي تقل فيها الانبعاثات الكربونية.

١٥ - ومن الأهمية بمكان أن توافر الحكم الرشيد، وتهيئة بيئة تمكينية أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعبئة فعالة للموارد المالية المحلية، وإقامة نظام مالي شامل. وعلى الرغم من أن هناك المزيد مما يتعين القيام به، فقد أحرز العديد من البلدان النامية تقدما في هذا الصدد، وخاصة في مجال الإصلاح القانوني والتنظيمي، وتحسين توفير المعلومات، وتسهيل الاشتغال بالأعمال التجارية. على سبيل المثال، انخفض متوسط الوقت الذي يستغرقه بدء المشاريع التجارية، منذ عام ٢٠٠٥ من ٥٠ يوما إلى ٣٠ يوما، حيث هبط هذا المتوسط بمقدار النصف في البلدان المنخفضة الدخل.

التمويل المختلط

١٦ - على مدى العقد الماضي، أصبح ينظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في رأس المال السهمي، والضمانات، والتأمين، باعتبارها آليات لاستخدام الموارد

(٩) R. Levine, "Finance and Growth: Theory and Evidence", in *Handbook of Economic Growth*, ed. Philippe Aghion and Stephen Durlauf, edition 1, chap. 12 (Amsterdam: North-Holland Elsevier, 2005).

(١٠) No. Stephen G. Cecchetti and Enisse Kharroubi. "Reassessing the impact of finance on growth", BIS Working Papers No. 381, Bank for International Settlements, 2012.

(١١) Seo, Hwan Joo et al. "Financialization and the Slowdown in Korean Firms' R&D Investment", *Asian Economic Papers*, 2012, vol. 11, issue 3; Stephen G. Cecchetti and Enisse Kharroubi, "Reassessing the impact of finance on growth", BIS Working Papers No. 381, Bank for International Settlements, 2012.

الرسمية (المحلية والدولية على السواء) للاستفادة من التمويل الخاص بتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والقطاع الخاص. فهذه الآليات يمكن أن تساعد في التغلب على المعوقات التي حالت دون تمويل المصارف والمستثمرين مشاريع تنطوي على إمكانية تعزيز التنمية المستدامة. غير أن من الأهمية بمكان أن تتعلم هذه الآليات من حالات النجاح والفشل في الماضي. فالشراكات بين القطاعين العام السيئة التصميم وغيرها من الهياكل المختلطة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق عائدات كبيرة للشريك الخاص، في حين يظل الشريك العام يواجه جميع المخاطر. فلكي تكون هذه الآليات فعالة، فينبغي أن يستند تصميمها إلى فهم أعمق للحوافز الأساسية للشريك الخاص ولمخاطر المشاريع أيضا. وبإمكان المؤسسات الدولية، كالأمم المتحدة، أن تساعد على إنشاء منابر لتبادل الحوار والمعلومات، بحيث يمكن أن تتعلم البلدان مما يحققه بعضها من نجاحات، ومن الإخفاقات التي يواجهها البعض الآخر.

ثانيا - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

١٧ - أكد توافق آراء مونتيري حدوث مساهمة محتملة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة لتعزيز تكنولوجيا نقل الإنتاجية وخلق فرص عمل، خاصة عندما تستثمر تلك الأموال بما يتفق وأولويات التنمية الوطنية. وفي الواقع، فقد حدث توجه تصاعدي قوي في تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة إلى البلدان النامية خلال العقد الماضي. إذ ارتفع صافي التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية من ١٨٨ بليون دولار، في عام ٢٠٠٣، إلى ٤٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٣، حيث كانت التدفقات تأتي من مصادر يتزايد تنوعها باطراد، بما في ذلك التدفقات بين بلدان الجنوب. غير أن أثر هذا النمو في الاستثمار كان أقل وضوحا، فالتدفقات جميعها لا تعطي نفس الأثر الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، فقد تعرض بعض التدفقات لتقلبات كبيرة خلال هذه الفترة.

١٨ - ومن بين المكونات الفردية لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، حقق الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر زيادة صافية خلال العقد الماضي. فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية مستوى جديد قدره ٧٧٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣، مرتفعة من ١٩٧ بليون دولار في ٢٠٠٣. ومع ذلك، فقد تركز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في عدد قليل من البلدان والقطاعات، بخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وزادت التدفقات إلى أفريقيا في العقد الماضي، من مبلغ إجمالي قدره

١٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ الى ٥٧ بليون دولار في عام ٢٠١٣[١٢]. ولا تزال هذه التدفقات محدودة، ولكنها تتجه باطراد نحو الخدمات والصناعات التحويلية[١٣].

١٩ - إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت التدفقات المتجهة إلى البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينطوي على تنفيذ مشاريع جديدة، وهو النوع الذي يحدث أكبر الأثر على التنمية المستدامة، بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة منذ الأزمة، وهو مؤشر إلى احتمال أن يقل الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الفعلي. ولئن ارتفعت قيمة المشاريع المعلن عنها لإقامة المنشآت الإنتاجية الجديدة بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٣، فإن حجم هذه المشاريع ما زال أدنى كثيرا من المستويات التاريخية. في الوقت نفسه، هناك أدلة على أن نسبة كبيرة من الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية كانت في مجال القروض المقدمة داخل الشركات، وهي غالبا ما تكون قصيرة الأجل، ولا تكون ذات منحى استثماري. وقد تم أيضا تسليط الضوء على هذه التدفقات من حيث كونها إحدى الطرق التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية لتجنب دفع الضرائب في البلدان النامية[١٤]. إضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات المضيفة أن تطلب من جميع الشركات، بما في ذلك المستثمرين الأجانب، أن تستوفي معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

٢٠ - هناك أسباب عديدة لتدني مستوى الاستثمار المباشر الطويل الأجل. فمن المعروف أن وجود بيئة مواتية، بما في ذلك البيئة السياساتية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية يحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وهي لذلك بالغة الأهمية لزيادة الاستثمار. كذلك، غالبا ما يكون الفساد عائقا رئيسيا أمام الاستثمار الطويل الأجل. علاوة على ذلك، فإن المستثمرين كثيرا ما يشيرون إلى أن من العوائق الرئيسية التي تقف أمام الاستثمار عدم وجود ”مشاريع قابلة للتمويل“ منافسة للفرص الاستثمارية الأخرى، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تنمية القدرات لإعداد المشاريع في العديد من البلدان.

٢١ - وقد شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البلدان النامية زيادة حادة، حيث بلغ ٤٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣، حيث بلغت التدفقات الخارجة من بلدان بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، وجنوب أفريقيا) وحدها ٢٠٠ بليون دولار في

(١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البيانات الإحصائية للأونكتاد: قاعدة البيانات الإحصائية العالمية، ٢٠١٤.

(١٣) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.I).

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: Part 1 of a Report to G20 Development Working Group on the Impact of Base Erosion and Profit Shifting (BEPS) in Low Income Countries, 2014.

عام ٢٠١٣[١٣]. ويُعتقد أن نطاق الروابط المفيدة واستيعاب التكنولوجيا الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قد اتسع بفضل كون التكنولوجيا والمهارات التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية غالبا ما تكون أقرب إلى تلك التي تستخدمها الشركات في البلدان المضيفة[١٥].

٢٢ - قد شهدت التدفقات المصرفية عبر الحدود إلى البلدان النامية ارتفاع معدل التذبذبات بوجه خاص، وظلت هادئة في السنوات التي أعقبت الأزمة لأن عددا من البنوك الدولية - وخاصة في أوروبا - وقد ظلت مثقلة بالصعوبات المالية، والقروض المتعثرة، وضغوط ناجمة عن انخفاض حجم الاستدانة. وقد أثر هذا، بوجه خاص، على توافر تمويل طويل الأجل لمشاريع الهياكل الأساسية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وقد سبق أن قدمت المصارف الكبيرة في البلدان المتقدمة جزءا كبيرا من هذا التمويل. علاوة على ذلك هناك قلق من أن تكون قواعد اتفاق بازل الثالث الجديدة المتعلقة بكفاية رأس المال، برفعها تكلفة الإقراض الطويل الأجل والمحفوف بمخاطر أكبر، قد أدت إلى زيادة القيود على توافر التمويل الطويل الأجل، وهو ما يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية في الاستثمارات في الهياكل الأساسية والاستثمار المراعي للبيئة. كذلك، لما كانت قواعد 'اعرف عميلك' قد أصبحت محط تركيز منظمي الاقتصادات المتقدمة، فإن إمكانيات الوصول إلى النظام المالي العالمي بالنسبة إلى بعض أقل البلدان نموا أصبحت محدودة و/أو أعلى تكلفة. إن خفض حدة الفساد في هذه البلدان يمكن أن يساعد في تخفيف بعض هذه الضغوط.

٢٣ - كثيرا ما يشار إلى المؤسسات الاستثمارية، التي تستأثر بما يقدر بنحو ٧٥ إلى ٨٥ تريليون دولار من الأصول، بوصفها مصدرا محتملا للاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة. وهناك بعض المستثمرين، كصناديق التقاعد، وشركات التأمين على الحياة، وصناديق الثروة السيادية، التي تستأثر معا بحوالي ٦٠ تريليون دولار من الأصول، عليهم التزامات طويلة الأجل تؤهلهم جيدا للاستثمار على المدى البعيد. ولكن حتى هؤلاء المستثمرين على المدى الطويل لا يستثمرون حاليا بما فيه الكفاية في الاستثمار المباشر الطويل الأجل اللازم لتحقيق تنمية مستدامة، سواء في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - عبر مجموعة واسعة من الهياكل المؤسسية والتنظيمية. من ذلك مثلا أن الاستثمار في الهياكل الأساسية على مستوى العالم يمثل أقل من ٣ في المائة من أصول صناديق المعاشات

(١٥) الأونكتاد، التنمية الصناعية والتجارة وتخفيف حدة الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٦.

التقاعدية[١٦]. وعلى الرغم من أن الاستثمار محدود في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية غير كاف بوجه خاص في بعض البلدان النامية، وكذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية المنخفضة الكربون. وكثيرا ما تكون هناك مجموعة من المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات، وهو أمر يجعل المستثمرين يطالبون بأن تكون العوائد المتوقعة مرتفعة للغاية. ومن ثم، فإن هناك دورا هاما يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية الدولية أن تضطلع به في هذه المجالات، بطرق منها وضع آليات لتقاسم المخاطر، على نحو ما جرت مناقشته في إطار التمويل المختلط. وبإمكان المؤسسات المالية الدولية والحكومات، على وجه الخصوص، أن تقدم الدعم لمشاريع الطاقة النظيفة التي تكون فيها العوائد المالية المتوقعة، في كثير من الحالات، أقل من العوائد المتوقعة من مشاريع الطاقة التقليدية، على الأقل في المدى القريب، وإن كانت، مع ذلك، قد تعود بفوائد اجتماعية أكبر.

٢٤ - وهناك أيضا عائق آخر أمام الاستثمار المباشر الطويل الأجل من جانب المؤسسات الاستثمارية، وهو أن العديد من المستثمرين ليس لديهم القدرة على توفير العناية الواجبة اللازمة للاستثمار مباشرة في الهياكل الأساسية. فمن المرجح بالنسبة للجميع، ما عدا كبار المستثمرين، أن يكون بناء قدرات من هذا القبيل أمرا باهظ التكلفة. وبدلا من ذلك، تلجأ المؤسسات الاستثمارية إلى توظيف هذه الاستثمارات عبر وسطاء ماليين ثانويين، ممن تكون الحوافز لديهم أقصر أجلا إلى حد بعيد. وهناك بديل آخر وهو أن تقوم المجموعات الاستثمارية ببناء منابر مشتركة، على سبيل المثال، للقيام باستثمارات في الهياكل الأساسية النظيفة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الإصلاحات التنظيمية الأخرى، من قبيل إجراء تعديلات في القواعد المحاسبية المتعلقة بربط القيمة بسعر السوق، وإجراء تغييرات في هيكل الحوافز في إدارة الاستثمار، في حفز المزيد من الاستثمارات الطويلة الأجل.

٢٥ - يتجلى التركيز على الاستثمار القصير الأجل، لدى المؤسسات الاستثمارية، إلى حد ما في اتجاهات تدفقات حافظات الأوراق المالية إلى البلدان النامية، التي ظلت شديدة التقلب. على سبيل المثال، بعد حدوث تدفقات خارجة صافية لاستثمارات في حافظات الأوراق المالية بلغت قيمتها ٣٦ بليون دولار عام ٢٠٠٨، بلغت التدفقات صافية في حافظات الأوراق المالية ذروتها في ٢٠١٢ عند ١٦٥ بليون دولار، ولكنها انخفضت إلى

(١٦) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.C.2).

١١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣[١٧]. لقد تطورت طبيعة الاستثمار في حافظات الأوراق المالية في الأسواق الناشئة على مدى العقد الماضي، إذ حدث ارتفاع حاد خلال العقد الماضي في حصة سندات وأسهم الأسواق الناشئة في حافظات المستثمرين العالميين، وساعد على ذلك تزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي، وازدياد عمق قطاعاتها المالية. وفي حين أن زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب في أسواق رأس المال المحلية يمكن أن تعود بالفائدة، يمكنها أيضا أن تزيد احتمالات عدم الاستقرار وانتشار عدوى ذلك، كما يتضح من نمط التوسع والتقشف في تدفقات حافظات الأوراق المالية. ويمكن أن تساعد التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي، وأساليب إدارة حسابات رأس المال، والتدخلات المنفذة بالعملات الأجنبية، على الحد من التقلب في تدفقات رأس المال، لذا ينبغي اعتبارها جزءا أساسيا من مجموعة أدوات السياسة العامة الرامية إلى مكافحة حالات الارتفاع المفاجئ في تدفق رأس المال وكذلك في تدفقه إلى الخارج. إضافة إلى ذلك، ونظرا لامتداد التأثير عبر الحدود لقرارات السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، فإن ثمة حاجة إلى تنسيق أفضل على النطاق الدولي والإقليمي للسياسات النقدية والسياسات المتعلقة بحساب رأس المال، وإلى إدارة أفضل للسيولة العالمية.

ثالثا - التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٢٦ - لقد زادت حصة صادرات البلدان النامية في قيمة إجمالي الصادرات العالمية، منذ مؤتمر مونتيري، من قرابة ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٣[١٨]. واتسع أيضا نطاق التجارة بين بلدان الجنوب، حيث ارتفعت من خمس حجم التجارة العالمية إلى حوالي ربع حجمها في العقد الماضي، وهو ما يمثل تقريبا نفس حصة التجارة بين بلدان الشمال في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، كان هناك تفاوت في التقدم المحرز في مجال التجارة الدولية[١٦]. وقد تأثرت تجارة أقل البلدان نموا بقوة بسبب التباطؤ في الاقتصاد العالمي، ولا تزال حصتها في التجارة العالمية في السلع والخدمات التجارية متدنية عند ١,١٤ في المائة من التجارة العالمية[١٩]. ولم يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى نتيجة ناجحة لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وذلك بسبب وجود اختلافات كبيرة بشأن التوازن الذي

(١٧) تقديرات الأمم المتحدة استنادا إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(١٨) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.D.3).

(١٩) منظمة التجارة العالمية: Note by the Secretariat, "Market access or products and services of export interest to least developed countries", 2013.

ينبغي تحقيقه في تحرير التجارة في الزراعة والخدمات والسلع الصناعية. وقد كان من شأن عدم التوصل إلى اتفاق تجاري شامل متعدد الأطراف أن شجع انتشار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية وفيما بين الأقاليم، التي تواجه فيها احتمالات حدوث مزيد من تفتيت قواعد التجارة وزيادة تهميش البلدان الصغيرة والضعيفة.

٢٧ - علاوة على ذلك، فقد كان للأزمة المالية والاقتصادية تأثير سلبي كبير على التجارة الدولية. فقد نمت التجارة العالمية بوتيرة أسرع بمقدار الضعف تقريبا من سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي من التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٩، ولكنها انهارت في عام ٢٠٠٩، حيث ظل نموها هزيلا منذ ذلك الحين. ويتوقع أن تنمو الصادرات الحقيقية بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٤، ولكنه معدل لا يزال أدنى من الاتجاه الذي كان سائدا قبل الأزمة وهو ضعف نمو الناتج على الصعيد العالمي[٢٠]. وفي الوقت نفسه، لا تزال التجارة في الخدمات يتسع نطاقها بوتيرة أسرع من سرعة نمو التجارة في البضائع، ويرجع ذلك في معظمه إلى ارتفاع سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، التي تعتمد على الخدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات، والخدمات اللوجستية والنقل. وتبلغ حصة الخدمات نحو ٢٠ في المائة من حجم الصادرات الإجمالية، ولكنها تساهم بمقدار ٤٦ في المائة من القيمة المضافة في الصادرات[١٦].

٢٨ - وبسبب تباطؤ الانتعاش في الاقتصاد العالمي، فمن السابق لأوانه تقييم ما إذا كان استمرار انخفاض مستويات نسبة النمو في التجارة العالمية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي يعزى إلى عوامل دورية أو هيكلية (مثل نزعة الحمائية المتخفية وانتشار سلاسل التوريد) وما إذا كانت معدلات نمو التجارة التي تحققت في السابق ستعود على المدى المتوسط والمدى الطويل. ومع ذلك، فإن التباطؤ في نمو التجارة يبرز المخاطر المرتبطة باستراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية، ويشير إلى الحاجة إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطلب المحلية والإقليمية.

٢٩ - ومن الأمور البالغة الأهمية دعم نمو التجارة بتجنب الحمائية وبتطوير القواعد المتعلقة نظام تجاري دولي مفتوح ونزيه وذي منحى إنمائي بروح جولة الدوحة للتنمية. فالغالبية العظمى من التدابير المقيدة للتجارة التي اتخذت منذ الأزمة العالمية لا تزال كما هي، وفقا لما ذكرته منظمة التجارة العالمية، إذ لم يكن قد ألغي منها حتى أيار/مايو ٢٠١٤ سوى

(٢٠) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٤.

الخمس[٢١]. وفي الوقت نفسه، هناك نقص في المعلومات المتعلقة بأنواع أخرى من التي تؤثر على التجارة في السلع والخدمات، وخاصة الإعانات وتدابير الدعم الأخرى.

٣٠ - وقد تلقت خطة التجارة المتعددة الأطراف دعما عندما أصدر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مجموعة هامة من الاتفاقات. وتتضمن هذه المجموعة، وتسمى ''مجموعة تدابير بالي'' عشرة قرارات وزارية تهدف إلى الحد من تكاليف المعاملات التجارية، ومعالجة الشواغل التجارية لبلدان نامية معينة في مجال الزراعة، وتعزيز تجارة أقل البلدان نموا، وإنشاء آلية لرصد أداء الأحكام الحالية المتعلقة بالتنمية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ولسوء الحظ، فقد اصطدم التقدم المحرز في تنفيذ ''مجموعة تدابير بالي'' بمطالب بضعة بلدان نامية تريد أن تكفل لنفسها مزيدا من الإعفاءات الدائمة من الصعوبات التي تواجهها في خطط احتفاظها بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، لم يدخل اتفاق تيسير التجارة حيز النفاذ في الموعد الذي تقرر في البداية أن يكون في يوم ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويهدف هذا الاتفاق إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديثها، علما بأنه ينطوي على إمكانات كبيرة تعد بزيادة القدرة التنافسية التجارية للبلدان النامية. ومن شأن التوصل في أجل قصير إلى حل بشأن مجموعة تدابير بالي أن يتيح للمجتمع الدولي إمكانية تركيز جهوده على وضع برنامج عمل لمعالجة بقية المسائل الأساسية المطروحة في خطة الدوحة للتنمية على نحو ما قرره الوزراء في مؤتمر بالي، وهو ما يبقي التنمية في صلب المفاوضات ويكفل تحقيق نتائج واضحة لصالح أشد البلدان فقرا.

٣١ - والبديل عن إحراز تقدم في تعزيز خطة للتجارة المتعددة الأطراف هو استمرار انتشار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والأقاليمية. وقد ازداد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية منذ أوائل التسعينات. فقد تلقى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية، ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠١٤، نحو ٥٨٥ إخطارا بإبرام اتفاقات للتجارة الإقليمية، منها ٣٧٩ اتفاقا دخلت حيز النفاذ. ولما كانت هذه الاتفاقات تتيح للبلدان الأعضاء أن لا تمتثل لمبدأ ''الدولة الأولى بالرعاية''، فإنها تنذر بزيادة تفتيت قواعد التجارة، وبانفراط وحدة النظام المتعدد الأطراف. ثم إن اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة الحرة لا يجري التفاوض عليها في إطار ولاية إنمائية، ومن ثم، فهي قد لا تنظر بما فيه الكفاية في ما يترتب على أحكامها من آثار في التنمية المستدامة.

(٢١) منظمة التجارة العالمية: *Report on G-20 Trade Measures*, 2014.

٣٢ - وينشأ عن انتشار سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وتكثيف نقل السلع داخل هذه السلاسل، كم هائل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. فقد تزيد نسبة إسهام النقل المرتبط بتجارة البضائع وحده في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم عن ٧ في المائة. وهناك حاجة إلى زيادة الاتساق بين سياسات التجارة والنقل والبيئة بجملة وسائل منها اتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات الناجمة عن نقل البضائع. ولم يتحقق في المفاوضات المتعلقة بالمنافع والخدمات البيئية سوى تقدم محدود تجلى في مفاوضات بدأتها مجموعة صغيرة من البلدان بصفة رسمية في تموز/يوليه ٢٠١٤، من أجل عقد اتفاق بشأن المنافع البيئية يرمي إلى إلغاء التعريفات الجمركية فيما يتعلق بمجموعة واسعة من هذه المنافع.

٣٣ - وقد أدت الزيادة في أعداد سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة أيضا إلى توثيق الصلة كثيرا بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما تترتب عليه أيضا آثار في نظام الاستثمار الدولي. وقد استمر ارتفاع عدد اتفاقات الاستثمار الدولية، منذ توافق آراء مونتيري، وكان معظمها على المستوى الثنائي، ومنها ما حقق زيادة مطردة أيضا على المستوى الإقليمي. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، أصبح كل بلد تقريبا طرفا في اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية، وأصبح العدد الإجمالي لهذه الاتفاقات يزيد عن ٢٠٠ ٣ اتفاق. ويشمل ذلك أكثر من ٩٠٠ ٢ معاهدة استثمار ثنائية، وما يزيد عن ٣٣٠ اتفاقا آخر من اتفاقات الاستثمار الدولية. واليوم، أصبح وضع قواعد دولية للاستثمار الدولي يتسم باتجاهين متباينين: فهناك من ناحية ابتعاد عن النظام، ويعزى ذلك، في جانب منه، إلى التطورات التي طرأت على التحكيم في مجال الاستثمار؛ وهناك، من ناحية أخرى، تكثيف وتوسع في صنع المعاهدات. ومن الأمثلة على ذلك، الاتفاقات الإقليمية الضخمة. فهذه الاتفاقات، بمجرد إبرامها، قد تؤثر على أنماط الاستثمار العالمي وتترتب عليها آثار بنيوية في نظام الاستثمار الدولي المتعدد الطبقات. وقد كان من نتائج الشواغل المتعلقة بأداء وأثر نظام اتفاقات الاستثمار الدولية أن أدت إلى إطلاق نداءات تدعو إلى إصلاح هذا النظام. وقد بدأت اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة تعكس الاتجاه المتزايد نحو وضع معاهدات تتفق وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تستكشف المناقشات المتعددة الأطراف نهجا أكثر شمولا لوضع أطر تعزز التنمية المستدامة، وتتماشى مع مقتضيات إحداث تحول بنيوي في مجال الاستثمار والتنمية. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بالإطار المعتمد في الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٤ - ويتضح من الأرقام الأولية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المعونة التجارية، وهي فئة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدعم البلدان النامية (وبخاصة أقل

البلدان نموا) في مواجهة القيود المفروضة على التجارة وفي تعزيز القدرة التجارية لهذه البلدان، قد تراجعت في عام ٢٠١١، ثم زادت في عام ٢٠١٢. غير أن حصة أقل البلدان نموا من مجموع تدفقات المعونة التجارية انخفض بمقدار ٢ في المائة في عام ٢٠١٢ ليبلغ ١٣,١ بليون دولار، أي ٢٤ في المائة من المجموع، إذ أن الزيادة الكبيرة في المعونة التجارية اتجهت نحو البلدان المتوسطة الدخل، متخذة في الأساس شكل قروض. وفي السنوات الأخيرة حدث أيضا تحول عن دعم مشاريع كبيرة في مجال الهياكل الأساسية نحو بناء القدرات الإنتاجية، وهو ما يدل على أن المانحين أصبحوا يعطون الأولوية لتنمية القطاع الخاص.

رابعا - تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٣٥ - يظل التمويل الحكومي الدولي، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، مصدرا حاسم الأهمية من مصادر التمويل العام لأغراض التنمية، ولا سيما بالنسبة لبلدان كأقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى المحدودة قدرتها على تعبئة موارد عامة محليا. وفي الوقت نفسه، يتزايد الطلب على التمويل الحكومي الدولي لتمويل احتياجات عالمية أخرى من قبيل المنافع العامة العالمية، والتمويل المتعلق بتغير المناخ.

٣٦ - ومنذ مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، ارتفع كثيرا صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من جميع المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث ازداد من ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٧ بليون دولار في عام ٢٠١٣. ورغم انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فإنها انتعشت بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت بنسبة ٦,١ في المائة بالقيمة الحقيقية، ووصلت إلى ١٣٤,٨ مليون دولار، وهو رقم قياسي. ويتضح من الدراسات الاستقصائية التي أجراها المانحون، أن من المرجح أن تواصل المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفاعها في عام ٢٠١٤، ثم ستستقر بعد ذلك. ورغم الزيادة في تدفقات المعونة، لا يزال العديد من المانحين بعيدا جدا عن مستوى الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. وهناك خمس دول مانحة (الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا) جاوزت النسبة المستهدف إنفاقها على المعونة وقدرها ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، غير أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية يعادل ٠,٣ في المائة فقط من دخلها القومي الإجمالي.

٣٧ - وعموما، فقد انخفضت في السنوات الأخيرة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا، إذ تراجعت من ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالأرقام الحقيقية، إلى ٢٦,٢ بليون دولار. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه المثير للانزعاج. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية، بشأن خطط المانحين المتعلقة بالإنفاق في المستقبل، إلى أن تدفقات المعونة[٢٢] ستركز على نحو متزايد على البلدان المتوسطة الدخل على المدى المتوسط، وسيستمر كذلك انخفاض التدفقات المتجهة إلى أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٢٣].

٣٨ - وبما أن مسائل التدهور البيئي وتغير المناخ ما برحت تزداد إلحاحاً، فقد أصبح تمويل الأنشطة المتعلّقة بالمناخ أمراً ذا أولوية. وفي اتفاق كوبنهاغن لعام ٢٠٠٩ المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفقت البلدان المتقدمة النمو على تعبئة مبلغ مشترك بحلول عام ٢٠٢٠ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويا لتلبية احتياجات البلدان النامية. واتضح من تقييم أولي للبداية السريعة للتمويل أنه قد تم بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، حشد ٣٥ بليون دولار. ومن بين هذه التدفقات، هناك نسبة قدرها ٨٠ في المائة اعتبرت أيضاً جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية، ودفعت من ثم بطرائق مماثلة، حيث وجه قسط كبير منها عبر القنوات الثنائية بعد أن أصبحت المعونة التي تستهدف الاستدامة البيئية تمثل الآن ربع مجموع المعونة الثنائية[٢٤]. واستفادت البلدان المتوسطة الدخل على نحو غير متناسب من البداية السريعة للتمويل الذي كثيرا ما ركز فيه على حشد التدفقات الخاصة.

٣٩ - ورغم التداخل الكبير بين التعاون الإنمائي التقليدي وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، توجد أيضا فروق كبيرة بينهما. فهناك العديد من مشاريع التكيف التي تترتب عليها في التنمية تأثيرات مباشرة. وهناك آثار أخرى، ربما يكون تأثيرها أقل نسبيا على التخفيف من حدة الفقر(حسب كل دولار منفق) رغم أهميتها من حيث التخفيف من آثار تغير المناخ. غير أن القسط الكبير من التمويل المخصص من المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة مكافحة أثر تغير المناخ، لا يزال ينصب حتى الآن على نطاق واسع على أغراض التخفيف،

(٢٢) تركز الدراسات الاستقصائية على المعونة المبرمجة المقدمة إلى البلدان، التي تعتبر عموما مرادفة للمعونة المسجلة على الصعيد القطري.

(٢٣) OECD, Outlook on Aid: Survey on donors' forward spending plans 2013-2016 (www.oecd.org/dac/aidoutlook).

(٢٤) OECD, *Development Cooperation Report 2012: Lessons in Linking Sustainability and Development*.

بينما يظل التمويل المقدم لأغراض التكيف – الذي هو بالغ الأهمية بالنسبة لمعظم البلدان الضعيفة – محدودا بدرجة أكبر. وهناك سؤال يتعلق بسبل احتساب تمويل المنافع العامة العالمية، كتمويل أنشطة مكافحة أثر تغير المناخ، يناقش الآن ضمن المسائل المطروحة للمناقشة في لجنة المساعدة الإنمائية، وكذلك ضمن المسائل المطروحة للمناقشة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٠ – وبالإضافة إلى التعهد بزيادة حجم تدفقات المعونة، التزم عدد كبير من البلدان بزيادة فاعليتها. وتأسيسا على إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا، يعتمد اتفاق شراكة بوسان لعام ٢٠١١ أربعة مبادئ للتعاون الإنمائي الفعال، وهي: ملكية البلدان النامية لحق تحديد الأولويات الإنمائية، والتركيز على النتائج، وإقامة شراكات إنمائية غير إقصائية، واعتماد الشفافية والمساءلة. وقد أُحرز تقدم في بعض المجالات، كتحرير المعونة من القيود، وإدراج المساعدة الإنمائية الرسمية في الميزانيات الوطنية، واستخدام النظم الإدارية للبلد في إدارة البرامج والمشاريع الممولة من المعونة. غير أن التقدم لا يزال بطيئا، ويواجه مقدمو المعونة تدقيقا شديدا من دافعي الضرائب، وتترتب على ذلك آثار تنعكس على مخصصات الموارد وطرائق إيصالها وإدارة مخاطرها.

٤١ – وفي سياق الاستجابة للتغيرات السريعة في المشهد العالمي للتنمية وللنقد الموجه إلى مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية الحالي، تعكف لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية على إجراء استعراض لمقاييس احتساب التمويل الخارجي للتنمية ورصده، يشمل تكوين مفهوم لمعنى ''تقديم دعم رسمي للتنمية'' يكون أشمل من مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشمل هذه المسائل قياس ''جهود المانحين'' (أو الأثر المالي) في التمويل بنظام الأسهم والتمويل الثانوي والضمانات المقدمة من المؤسسات الإنمائية في البلدان المانحة، إضافة إلى معالجة القروض المقدمة بشروط ميسرة في احتساب المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشمل الخيارات المحتملة لتوسيع نطاق قياس مجموع الدعم الرسمي المقدم للتنمية ما يلي: التمويل بأسعار السوق (القروض غير التساهلية مثلا)، وتمويل '' عوامل تمكين التنمية'' (كالإنفاق على السلام والأمن)، وتعبئة التدفقات الخاصة بواسطة تدخلات القطاع الخاص. غير أن بعض البلدان النامية يخشى أن يصعب احتساب بعض هذه التدابير الجديدة، وأن يضخم ذلك الأرقام الأساسية للمبالغ المطلوبة لتقديم المساعدة. وتحديدا، هناك خشية من أن يعكس إدراج التمويل الخاص الأرباح التي تجنيها الشركات في البلدان المتقدمة النمو، ومن احتمال أن يؤدي ذلك إلى زيادة استخدام ''المعونة المقيدة''.

٤٢ - وقد ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتزايد طوال السنوات العشر الأخيرة، من حيث الحجم والأهمية، إلى جانب نمو التجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب. ورفع عدة مانحين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حجم معونتهم في السنوات الأخيرة على نحو مشهود. وبلغت قيمة المنح والقروض المقدمة بشروط ميسرة، والتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، ما بين ١٦,١ بليون دولار و ١٩ بليون دولار في عام ٢٠١١، وتشير التقديرات إلى أنها تشكل ١٠ في المائة من إجمالي التعاون الإنمائي (انظر E/2014/77). وعادة ما يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب مقيدا بعدد قليل من الشروط، ولكنه كثيرا ما يكون، في المقابل، مرتبطا بمشاريع تتوخى الربح. ويغطي هذا التعاون مجموعة واسعة من القطاعات، غير أنه كثيرا ما يركز على الهياكل الإنتاجية والإنتاج.

٤٣ - وقد دعا توافق آراء مونتيري أيضاً إلى استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل. ورغم أن بعض هذه المصادر، كالمعاملات النقدية أو المالية، والضرائب أو ضريبة الانبعاثات الكربونية، قد وجد منذ عقود، فإنها تعتبر مصادر مبتكرة من حيث إنها لم يؤخذ بها على نطاق واسع لأغراض التنمية العالمية. وبالإضافة إلى تعبئة الموارد، فإن الكثير من هذه الآليات يحفز أيضا على تغيير السلوك، ومن ذلك مثلا أنها تشجع على ضخ استثمارات في الطاقة الخضراء. وقد أُخذ بهذه الآليات المبتكرة حتى الآن على نطاق صغير نسبيا، رغم أنها حققت نتائج إيجابية. على سبيل المثال، نفذت تسعة بلدان ضريبة التضامن الدولي على تذاكر السفر جوا، التي يُتبرع بعائداتها إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية للمساعدة على تطوير أدوية لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل. وهناك أحد عشر بلدا تتعامل باليورو تعتزم حاليا فرض ضريبة على المعاملات المالية بدءا من عام ٢٠١٦، وإن كانت لم تعلن بعد ما إذا كانت سترصد الأموال للتنمية أو لتمويل منافع عامة عالمية. وعموما، هناك عدد من المقترحات التي تعتبر ممكنة من الناحية التقنية، ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات. وتشير التقديرات إلى أنه يمكن جمع نحو ما يتراوح بين ٤٠٠ بليون دولار و ٤٥٠ بليون دولار تقريباً في السنة عن طريق الجمع بين عدة آليات جديدة[٢٥].

(٢٥) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢: سعياً إلى تمويل جديد للتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.1).

خامسا – الدين الخارجي

٤٤ – دعا توافق آراء مونتيري إلى اعتماد آليات جديدة للتصدي على نحو شامل لمشاكل ديون البلدان النامية، ورحب بالنظر في وضع آلية دولية لتسوية الديون من أجل إشراك المدينين والدائنين في إعادة جدولة الدين الذي لا يمكن تحمله جدولة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت. ورغم أنه قد تم تحقيق بعض التحسينات الهامة في إعادة جدولة الدين، لا تزال هناك فجوات كبيرة. وقد ساعدت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، على حل مشكلة عبء الدين المستحق على البلدان الفقيرة. بيد أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أوشكت على نهايتها. وبفضل الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، وكذلك في الإقراض على أساس ثنائي من مقرضين من بلدان الجنوب، تراجعت أهمية نادي باريس. وهناك الآن قضايا جديدة تطرح تحديات في مجال التنسيق بين الدائنين من أجل تسوية مشاكل الدين في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إلمام أكبر بالتكلفة الناشئة عن التأخر في تسديد الديون. وبالنظر إلى احتمال حدوث مزيد من السيناريوهات المخلة في ما يتعلق بالديون، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً جادة للعمل من أجل وضع إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبشكل منظم.

٤٥ – وكانت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، خفضت ديون ٣٥ بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض، ولم يعد هناك من بين البلدان المشمولة بالمرحلة الانتقالية سوى تشاد التي لا تزال تتلقى معونة غوثية. وهناك الآن ثلاثة بلدان أخرى تستوفي الشروط المؤهلة لم تبدأ بعد في الاستعانة بهاتين المبادرتين (إريتريا والصومال والسودان). ولا تزال نيبال تستوفي الشروط التي تؤهلها للاستفادة من تخفيف الدين في إطار المبادرة، في حين أنه لم تُقيم بعد بصورة رسمية إمكانية ما إذا كانت ميانمار وزمبابوي تستوفيان الشروط.

٤٦ – وإجماليا، فإن معدلات الدين للبلدان النامية تبدو في حدود مقبولة، ففي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢,٦ في المائة. وتسجل البلدان المنخفضة الدخل نسبا للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نسب البلدان المتوسطة الدخل بمتوسط قدره ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، على الرغم من أن جزءا كبيرا من هذا الدين يشكل ديونا طويلة الأجل بأسعار فائدة تساهلية. غير أن بعض البلدان النامية، ولا سيما الدول الصغيرة، ما زالت مثقلة بالديون. فقد بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الصغيرة ٥٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٣.

وبقيت نسبة مجموع الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الصغيرة عند ١٠٧,٧ في المائة، مقابل متوسط قدره ٢٦ في المائة للبلدان النامية ككل.

٤٧ - وبات بإمكان العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وبعضها للمرة الأولى. وعلى سبيل المثال، لم يطرح أي بلد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا، أي إصدار لسندات على الصعيد الدولي في عام ٢٠١٠، إلاّ أن ثلاثة بلدان منها طرحت سندات في عام ٢٠١١، في حين طرحت أربعة بلدان سندات في عام ٢٠١٢، فجمعت بليوني دولار تقريبا في كلتا السنتين. واستفادت ستة بلدان أخرى من أسواق رأس المال الدولية في عام ٢٠١٣، إذ جمعت ٧ بلايين دولار تقريبا[٢٦]. وقد ازداد أيضا إصدار الدين العام بعملات محلية (وهو ما لا يعرّض الحكومة المُصْدِرة، بخلاف الديون الخارجية، لمخاطر النقد الأجنبي)، وهو ما يعكس تطوّر أسواق رأس المال المحلية. فعلى سبيل المثال، ارتفع الدين الحكومي بالعملات المحلية في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ١١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١ بليون دولار في عام ٢٠١٢[٢٧]. وفي حين يعكس النمو تحسّن مؤشرات الائتمان الأساسية في العديد من البلدان، فإن النمو المفرط للدين المحلي والدولي على السواء يشكل أيضا مخاطر على الاستقرار المالي والاقتصادي، مما يؤكد الحاجة إلى إدارة رشيدة للديون.

٤٨ - ومنذ مؤتمر مونتيري، فإن حدوث تغييرات في الشروط التعاقدية بهدف تيسير ما يسمى بعملية إعادة الهيكلة ''الطوعية'' القائمة على السوق للسندات السيادية بإدراج بنود شرطية للعمل الجماعي، ووضع مبادئ طوعية لمدونة قواعد السلوك يدلّ على إحراز تقدم في هذا المجال. إلاّ أن الخبرة الحديثة في مجال إعادة الهيكلة تظهر أن التكنولوجيا التعاقدية تعاني من ثغرات، وأن هيكل الدَّين الحالي لا يستند إلى حسن التوقيت والإنصاف في تقاسم الأعباء. ويُخشى من احتمال أن تؤدي القضية الأخيرة للدائنين الرافضين للتسوية ضد الأرجنتين إلى زيادة قدرة الدائنين الرافضين على ممارسة الضغط، وهي تهدد نجاح عمليات إعادة هيكلة الدين في المستقبل[٢٨]. وفي حين أن من الممكن تعزيز البنود الشرطية

(٢٦) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٤، التذييل الإحصائي، الجدول ٥.

(٢٧) مبادرة الأسواق المالية الأفريقية، عام ٢٠١٣، استنادا إلى عينة مكونة من ٢٩ بلدا من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

(٢٨) في عام ٢٠١٣، أفاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن دعاوى قضائية لا يزال البت فيها جاريا ضد ثمانية بلدان فقيرة مثقلة بالديون.

للعمل الجماعي بالاتفاق على قواعد لتجميعها في كامل مجموعة السندات[٢٩]، فإن ذلك لن يؤثر على جميع أشكال الديون، وسيقتصر على معالجة مسائل متعلقة بالعمل الجماعي.

٤٩ - وفي أعقاب مشاكل الديون التي حدثت مؤخرا في منطقة اليورو، والتي اقتضت أن يقدم صندوق النقد الدولي أكبر قروض في التاريخ، إضافة إلى الدعاوى التي قدمها دائنون رافضون، فقد تجدد الاهتمام بتحسين الهيكلية من أجل إعادة هيكلة الدين السيادي. وتجري حاليا مناقشات في منتديات مختلفة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. ونشرت الأونكتاد ''المبادئ المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين المسؤولَين'' في عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٣، قامت بمشروع لتحديد وصياغة مجموعة من المبادئ والقواعد التي ينبغي أن تنبنيَ عليها أي آلية لتسوية الديون السيادية. وقام مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتنظيم مجموعة من اجتماعات أفرقة الخبراء، باشتراك خبراء من القطاعين الرسمي والخاص بهدف التوصل إلى فهم للقضايا الرئيسية التي ينبغي حلها في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية، والخيارات المحتملة بشأن المضي قدما[٣٠]. ويقوم صندوق النقد الدولي حاليا باستعراض إطار الإقراض لديه في حالات ضائقات الديون السيادية، ولا سيما في سياق الوصول الاستثنائي إلى موارد الصندوق، وقد قدم إلى مجلسه التنفيذي الاعتبارات الأولية اللازمة لجعل إطار الإقراض لدى الصندوق أكثر مرونة وأكثر مراعاة لأوضاع الأعضاء فيما يتعلق بالدين، ومن ثم، تعزيز قدرة الصندوق على إقامة توازن معقول بين التمويل والتسوية[٣١]. وستصدر ورقة تكميلية في غضون الأشهر المقبلة إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات اللازمة في مجال الأحكام التعاقدية لمعالجة مشاكل العمل الجماعي في سياق إعادة هيكلة الدين.

٥٠ - وبشكل عام، هناك حاجة إلى إجراء إصلاح في الوقت المناسب لهيكل الدين لأغراض إعادة هيكلة الديون. وسيقتضي وضع قواعد عالمية توفر معاملة شاملة عادلة لجميع عناصر الديون استمرار المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق بين الحكومات.

---

(٢٩) لقد اتفقت منطقة اليورو على نموذج لبنود العمل الجماعي يمتلك هيكل تصويت مكون من مرحلتين من أجل التجميع في مجموعات كاملة مختلفة من السندات.

(٣٠) انظر تقارير اجتماع فريق الخبراء على الموقع الشبكي التالي www.un.org/ega/ffd ولتحديد المشاكل والخيارات للمضي قدما.

(٣١) انظر *Life After Debt: Debt Crises Origins and Resolutions*, eds. Joseph E. Stiglitz and Daniel Heymann (Palgrave Macmillan, 2014).

رابعا – معالجة المسائل النُظُمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

٥١ – في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، بدأ بذل جهود لتحسين أداء النظام المالي والنقدي الدولي واستقراره ومرونته. وأُنشئت آليات تنسيق جديدة، وشُرع في إدخال إصلاحات تنظيمية. بيد أنه لا تزال توجد أوجه قصور منظومية تهدد بتقويض استقرار النظام وفعاليته في تعبئة الموارد وتخصيصها من أجل تمويل احتياجات التنمية المستدامة. ولمعالجة هذه المسألة، تدعو الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إضافية في المجالات الرئيسية المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية الدولية، وفرض رقابة متعددة الأطراف، وتفعيل شبكة الأمان المالي العالمية، واعتماد الحوكمة العالمية، ووضع الضوابط المالية. وينبغي للمجتمع الدولي إيجاد بيئة دولية ملائمة وهيكل للسياسات يوفر الحيز السياساتي اللازم لتنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة للتنمية المستدامة.

٥٢ – وقد أصبحت تجمعات دولية معينة من البلدان، مثل مجموعة العشرين، منتديات هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية الدولية. وأدّت تلك المجموعة دورا رئيسيا في توفير استجابة منسقة وفعالة أثناء الأزمة العالمية ثبت أن لها دورا أساسيا في تفادي حدوث انكماش اقتصادي أشد خطورة. غير أن السنوات الأخيرة قد شهدت اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة أدت إلى حدوث آثار غير مباشرة عابرة للحدود على البلدان النامية. وفي واقع الأمر، وخلال العام الماضي، فإن توقّع انتهاء ممارسة التيسير الكمّي في الولايات المتحدة قد أدى إلى انخفاض قيمة العملات بشدة وهبوط أسواق الأسهم في كل من إندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والهند بسبب تدفق استثمارات حافظات الأوراق المالية إلى الخارج. وفي ضوء ما تقدم، ونظرا لاحتمال انتقال عدم الاستقرار، يلزم تحسين تنسيق السياسات النقدية على الصعيد الدولي، وإدارة السيولة العالمية، والاتصالات.

٥٣ – وقد اتخذ صندوق النقد الدولي عددا من الخطوات الهامة في السنوات الأخيرة لتعزيز المراقبة المتعددة الأطراف. واعتُمد إطار قانوني جديد في عام ٢٠١٢ لتحسين التكامل بين المراقبة الثنائية والمراقبة المتعددة الأطراف، ويجري حاليا زيادة التركيز على مخاطر السياسات الاقتصادية وارتباطاتها العابرة للحدود، وروابطها المشتركة بين القطاعات، وآثارها غير المباشرة في الاقتصادات العالمية الكبرى، وكذلك الروابط القائمة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. وأُقرت استراتيجية رسمية لمراقبة القطاع المالي في عام ٢٠١٢، وأصبحت برامج تقييم القطاع المالي إلزامية في ٢٩ بلدا. وستتناول المراجعة المقبلة للرقابة المقررة كل ثلاث

سنوات مدى فعالية تنفيذ إطار المراقبة ”المتكامل“ الجديد؛ وتنظر في مدى اتساق وتركيز ما يسديه الصندوق من مشورة سياساتية؛ وتبحث في ما إذا كان الصندوق يراقب أعضاءه جميعهم على نحو منصف. وبالتوازي مع ذلك، يجري حاليا استعراض لبرنامج تقييم القطاع المالي.

٥٤ - ولقد انخفضت كثيرا حدة الاختلالات العالمية للحسابات الجارية للبلدان الرئيسية والاقتصادات السوقية الناشئة من الذروة التي بلغتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ورغم ذلك فقد نشأت بعض حالات من الاختلالات الجديدة. واستمر تراكم الاحتياطيات الدولية في عام ٢٠١٣، وواصلت المصارف المركزية الاحتفاظ بنسبة كبيرة من المدخرات العالمية في شكل احتياطيات دولية، حيث بلغ ما تحتفظ به أكبر خمسة بلدان نامية من احتياطيات ما نسبته ٦٥ في المائة من إجمالي الحيازات الاحتياطية للبلدان النامية. وفي حين أن الاحتياطيات تمثل للعديد من البلدان شكلا من أشكال ”التأمين الذاتي“ ضد الصدمات الخارجية، فإن مراكمتها تنطوي على تكلفة عالية لفرص بديلة ضائعة، إذ يمكن، بدلا من ذلك، استثمار تلك الاحتياطيات في التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن مراكمة الاحتياطي تزيد من المخاطر النظامية على الصعيد الدولي بما تحدثه من زيادة في الاختلالات العالمية. وقد قدم العديد من المقترحات للحد من الاعتماد على التأمين الذاتي، بما في ذلك التوسع في الاستعانة بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي؛ وتعزيز فعالية وشرعية شبكات الأمان المالي العالمية، بما فيها صندوق النقد الدولي؛ وتقليل المخاطر في النظام المالي الدولي.

٥٥ - ولا يزال وجود شبكة أمان مالي عالمية موثوق بها، ويمكن أن توفر السيولة في أوقات الأزمات النُّظمية، يشكل عنصرا هاما في ضمان الاستقرار المالي العالمي. وقد اعتمد صندوق النقد الدولي، في إطار إصلاح نظام الإقراض لديه في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، عدة تسهيلات جديدة تهدف إلى تشجيع البلدان على طلب المساعدة قبل أن تواجه أزمة شاملة (انظر A/69/188).

٥٦ - وتمّ أيضا، منذ الأزمة العالمية، تعزيز الآليات الإقليمية لاستقرار النظام المالي (من قبيل الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية أو مبادرة شيانغ ماي لتطبيق تعددية الأطراف) لتكون خط الدفاع الأول ضد انتقال عدوى الأزمات العالمية. وإضافة إلى ذلك، أنشأت دول مجموعة بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) مصرفا جديدا للتنمية، مع ما يتصل بذلك من اتفاق بشأن إنشاء احتياطي للطوارئ. ويهدف اتفاق احتياطي الطوارئ إلى مساعدة البلدان على تفادي حدوث ضغوط في السيولة في الأجل القصير،

وإكمال الترتيبات الدولية القائمة[٣٢]. ويهدف مصرف التنمية الجديد إلى تعبئة الموارد اللازمة لمشاريع الهياكل الأساسية والتنمية المستدامة في دول مجموعة بريكس والاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى. وكذلك يجري النظر حاليا في إنشاء مصرف آسيوي جديد لمشاريع الهياكل الأساسية. وهذه الجهود تتطلب أن تُدار في إطار هيكل التمويل العالمي الأوسع نطاقا، من أجل ضمان تحقيق أوجه التكامل والتنسيق.

٥٧ - ويمثل تعزيز الأطر التنظيمية المالية الدولية أحد السبل البالغة الأهمية للتصدي للمخاطر في النظام المالي الدولي. وبشكل عام، تحتاج السياسات والأنظمة إلى إقامة توازن بين سلامة النظام المالي وضمان وجود فرص كافية للحصول على الائتمانات. وقد اتخذ المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة خطوات هامة لتعزيز قدرة القطاع المالي على استيعاب الصدمات بإجراء إصلاحات تنظيمية. وقد ركزت هذه الإصلاحات حتى الآن على كفالة أمان النظام المالي وسلامته، بطرق يأتي في مقدمتها إخضاع القطاع المصرفي للضوابط التنظيمية بموجب اتفاق بازل الثالث، تكمله مجموعة من التوصيات مقدمة من مجلس الاستقرار المالي. وقد أُحرز قسط وافر من التقدم في هذه الناحية، علما بأن معظم المصارف الكبيرة الناشطة دوليا هي في طريقها إلى استيفاء المتطلبات الرأسمالية الجديدة، المنصوص عليها في اتفاق بازل الثالث، قبل الموعد النهائي المتفق عليه[٣٣]. ويلزم إحراز مزيد من التقدم في جوانب أخرى من خطة الأعمال التنظيمية الدولية، بما في ذلك معالجة المشاكل المرتبطة بالمؤسسات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للنظام المالي بحيث غدت ''أكبر من أن تترك فريسة للإفلاس''. ويلزم أيضا تعزيز نُظم التسويات العابرة للحدود، مع التقاسم المنصف للأعباء. ومن شأن زيادة تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في الهيئات التنظيمية المالية الدولية، مثل مصرف التسويات الدولية ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف ومجلس الاستقرار المالي، أن يعود بالفائدة على صعيد وضع وتنفيذ أنظمة مالية دولية، فضلا عن المساعدة التقنية من البلدان الأعضاء الأخرى.

٥٨ - وشكلت الإصلاحات التي أدخلت في عام ٢٠١٠ على حوكمة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي خطوات هامة نحو إقامة هيكل محسن للحوكمة يراعي نسب التمثيل والقدرة على التجاوب والخضوع للمساءلة. واتفق المحافظون أيضا في عام ٢٠١٠ على إجراء استعراضات لنظام الأسهم في البنك الدولي للإنشاء والتعمير كل خمس سنوات،

(٣٢) إعلان قمة بريكس، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٣٣) Basel Committee on Banking Supervision, Progress report on implementation of the Basel regulatory framework, April 2014.

لكي تبين التغيرات الاقتصادية في حملة أسهم البنك. وعلى الرغم من أن الموعد النهائي هو أوائل عام ٢٠١٤، فإن إصلاحات نظام حصص صندوق النقد الدولي والحوكمة المتفق عليها في عام ٢٠١٠، لا تزال بحاجة إلى تصديق من جانب المساهم الأكبر لكي يبدأ نفاذها، وهو مما قد يعرض للخطر الجهود الرامية إلى الاتفاق على جولة أخرى من الإصلاحات اللازمة، التي ينبغي الانتهاء منها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

سادسا - المثابرة على العمل

٥٩ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨ المتعلق بطرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، سيُعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، على أعلى مستوى سياسي ممكن يشمل رؤساء الدول والحكومات، ووزراء المالية، والخارجية والتعاون الإنمائي. وسيفضي المؤتمر إلى إصدار وثيقة ختامية تتفاوض بشأنها الحكومات وتتفق عليها؛ فضلا عن موجزات للمداولات. وسيركز موضوع المؤتمر على ما يلي: (أ) استعراض وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛ (ب) معالجة المسائل الجديدة والناشئة المتصلة بحشد الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة؛ (ج) إعادة تنشيط عملية متابعة تمويل التنمية. والوثيقة الختامية للمؤتمر جديرة بأن تشكل مساهمة هامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تدعم تنفيذها.

٦٠ - وسيشمل التحضير للمؤتمر، الذي سيقام تحت رعاية رئيس الجمعية العامة، عقد دورات مواضيعية فنية، وجلسات استماع خاصة للمجتمع المدني ولقطاع الأعمال خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥. وسيكون مشروع الوثيقة الختامية، التي سيشترك في إعدادها ميسران بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥، موضوع مشاورات غير رسمية وجلسات صياغة تعقد في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥. والمطلوب من الأمين العام إعداد مذكرة بشأن تنظيم أعمال المؤتمر، وتقديم الدعم للعملية التحضيرية والمؤتمر، وكفالة التعاون المشترك بين الوكالات، والمشاركة الفعالة والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦١ - وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، اعتمدت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، المُنشأة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠١٢، في ريو دي جانيرو، تقريرها الذي تقترح فيه خيارات بشأن وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تُيسِّر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة. ويضع التقرير إطارا تحليليا لتمويل التنمية المستدامة، ويقترح مجالات من أجل النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويقرُّ بأنه لا يوجد حل سياساتي بسيط واحد، ويضع رزمة من الخيارات السياساتية للبلدان لاختيار ما يلائمها منها.

٦٢ - وإضافة إلى تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، سيكون تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتقرير التوليفي للأمين العام بمثابة مساهمة هامة في التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.